منظمة العفو الدولية

لتكن حقوقنا في صميم القانون

النضال من أجل توفير الحماية القانونية لجميع حقوق الإنسان

أنيدي باسي، البالغ من العمر 16 عاماً، ينام على طاولة خشبية في سوق «مايل ون» المكشوف، حيث يعيش مع آخرين من أطفال الشوارع، بورت هاركورت، نيجيريا، أبريل/نيسان 2011.

© George Osodi/Amnesty International

جميع حقوق الإنسان متساوية وشاملة

إن جميع حقوق الإنسان شاملة، فهي تخص كل إنسان في كل مكان منذ لحظة ولادته، بغض النظر عن البلد الذي يعيش فيه أو نوع الجنس أو العنصر أو الخلفية الدينية أو الثقافية أو الإثنية. وإن حقوق الإنسان تتيح لنا فرصة العيش بكرامة وأمن وحرية، وهي حقوق غير قابلة للانتقاص – أي أنه لا يجوز تجريد أحد منها.

وتشتمل حقوق الإنسان، مثلاً، على الحق في الحياة والصحة والتعليم وحرية التعبير والدين. كما أنها تحظر التعذيب والاعتقال غير القانوني والمحاكمات الجائرة والإخلاء القسري وغيرها من الانتهاكات. وتُحترم هذه الحقوق بسيادة القانون وتتعزز عندما يستخدمها الأفراد والمنظمات لمحاسبة الحكومات وغيرها إذا انتُهكت الحقوق. وهي حقوق وليست امتيازات.

وتُقسم حقوق الإنسان في بعض الأحيان إلى فئتين: **الحقوق المدنية والسياسية**، و**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. وتناضل منظمة العفو الدولية من أجل احترام حقوق الإنسان كافة بغض النظر عن كيفية تصنيفها، كما أن جميع الحقوق متساوية في الأهمية ومترابطة ولا يمكن التمتع بأحدها دون الحقوق الأخرى.

وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في التعليم وفي السكن اللائق والعمل والصحة والماء والتمديدات الصحية والحياة الثقافية والضمان الاجتماعي والغذاء. وتقع انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سائر أنحاء العالم، سواء في البلدان المتطورة أو النامية، ولكن الفئات الأكثر تهميشاً والتي تعيش تحت نير الفقر هي الأكثر تضرراً منها.

إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي معاهدات عديدة أخرى، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي التزمت به 160 دولة. وفي العديد من البلدان توجد قوانين لحماية هذه الحقوق. ومع ذلك فإن ملايين البشر في العالم محرومون منها بشكل يومي.

وغالباً ما لا تحترم الحكومات التزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

وينتهك بعضها حقوق الناس بشكل متعمد، عندما تقوم، مثلاً، إلى إخلائهم قسراً من منازلهم. وعمليات الإخلاء القسري هي العمليات التي تتم بدون حماية قانونية. وهذا يعني أنه لا يجري التشاور مع المتضررين بشأن البدائل الملائمة للإخلاء، ولا يُعطون إشعاراً بمهلة كافية، ولا يتم تعويضهم عن خسارة منازلهم، ولا تُقدَّم لهم مساكن بديلة لائقة.

وفي بعض الأحيان لا تبادر الحكومات إلى منع الآخرين الذين ينتهكون حقوق الناس والتحقيق معهم ومعاقبتهم، كما هي الحال عندما تقوم شركات التعدين بتلويث مياه الشرب التي يعتمد عليها الناس على سبيل المثال.

ويقوم العديد من الحكومات بانتهاك الحقوق بعدم اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، مثلما يحدث عندما تمارس التمييز ضد الفئات الأقل حظاً أو المهمشة لدى توزيع الموارد العامة.

نساء من مجلس قرية دونغريا كونده للسكان الأصليين عقب التصويت ضد مشروع مخيم البوكسايت لشركة فيدانتا في تلال نيا مغيري، أوريسا، الهند، 2013. وبعد سنوات من الاحتجاجات على مشروع منجم البوكسايت، كسبت هذه الجماعة الدعوى التي قدمتها بأغلبية 12 صوتاً من أصوات مجلس القرية ضد المشروع في يوليو/تموز – أغسطس/آب 2013.

© Amnesty International

قطعة خيش تغطي أنقاض منزل هُدم في عملية إخلاء قسري في منطقة بحيرة بيونغ كاك، كمبوديا، 16 سبتمبر/أيلول 2011.

© Nora Lindström

جاءت شركة التنمية في عام 2008. ولم تعلن الحكومة على الملأ أنها أحالت منطقة بحيرة بيونغ كاك إلى شركة شوكاكو للتنمية. ولم نعلم بالأمر إلا عندما أنشأت الشركة مكاتبها هناك.

تيب فاني، من مجتمع بحيرة بيونغ كاك

لا حقوق بدون إنصاف

ينص القانون الدولي على أن لجميع الناس الحق في الحصول على إنصاف فعال عندما تُنتهك حقوقهم الإنسانية. ويمكن أن يتخذ الإنصاف أشكالاً عدة:

- **إعادة الحق إلى نصابه:** وذلك باستعادة المنازل التي انتُزعت من أصحابها خلال وقوع عملية إخلاء؛
- **التعويض:** وهو دفع مبلغ مالي كتعويض عن الأضرار أو الخسائر التي وقعت؛
- **التأهيل:** من خلال تقديم خدمات تعالج الأضرار الجسدية أو النفسية؛
- **الرضى:** على شكل اعتذار علني أو إجراء رسمي آخر؛
- ضمانة ملزمة قانونياً **بعدم تكرار** الانتهاك، وذلك لمنع وقوع الانتهاكات نفسها مرة أخرى، سواء للضحايا أو لغيرهم.

وبدون الحصول على الإنصاف، لا يستطيع الضحايا المطالبة بحقوقهم الإنسانية.

وكي يكون الإنصاف فعالاً، فإن جميع أشكاله يجب أن تكون يسيرة المنال، ويمكن تحمُّل تكلفته، وأن يتم في الوقت المحدد. وفي البلدان التي يوجد فيها أُطر قانونية ضرورية، يمكن أن يتحقق الإنصاف بأمر من المحكمة أو مؤسسة أخرى، من قبيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان أو مكتب للمظالم.

وفي بعض الأحيان تقوم الحكومات بأعمال ينتج عنها انتهاكات لحقوق الإنسان في بلدان أخرى، من قبيل تمويل مشروع يؤدي إلى فقدان الناس لأراضيهم ومنازلهم ووسائل عيشهم بصورة غير قانونية. وفي مثل هذه الحالات غالباً ما يكون إنصاف الضحايا محدوداً أو غير متوفر، على الرغم من أن على عاتق الدول تقع التزامات باحترام وحماية حقوق الإنسان خارج الحدود. وغالباً ما تفلت الشركات الدولية المتنفذة من العقاب على انتهاك حقوق الناس لأن حكومة بلد الضحايا تكون إما غير قادرة على ملاحقة الشركة أو تحقيق الإنصاف، أو غير راغبة في ذلك.

إزالة الحواجز من طريق العدالة

حتى لو كان الإنصاف موجوداً من الناحية النظرية، فإن تحدي حكومة أو شركة كبرى ما في المحكمة أمر مُكلف، ويستهلك وقتاً طويلاً، ونادراً ما ينجح. فالأشخاص الذين تم الدوس على حقوقهم يمكن أن يواجهوا صعوبات جمة في الوصول إلى العدالة. فالتكاليف تفوق إمكانات العديد من الناس، ولا سيما أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر. كما أن الضحايا الذين يحققون العدالة في النهاية هم الأشخاص القادرون على توكيل محامين ودفع أجورهم.

وفي العديد من البلدان، لا يستطيع الناس المطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب عدم وجود قانون وطني يكفل تنفيذها. وحتى عندما تكون هذه الحقوق منصوصاً عليها في القوانين الوطنية، فإنها غالباً ما تكون غير قابلة للتنفيذ، ويتم تجاهلها أو إهمالها. فالقانون السلوفاكي ينص على حظر الفصل بين الأطفال في التعليم، ومع ذلك فإن أطفال طائفة الروما مازالوا يدرسون بشكل منفصل عن بقية الأطفال في العديد من المدارس السلوفاكية.

ويمكن أن تستمر الحكومات في ارتكاب انتهاكات بدون الخضوع للمساءلة على أفعالها. وفي بعض الحالات تعمد الحكومات إلى تقويض تنفيذ الحقوق من خلال عدم تنفيذ القرارات التي تصدرها المحاكم الوطنية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، لم تلتزم باراغواي بثلاثة أحكام أصدرتها محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان وقضت بإعادة أراضي الأجداد لمجتمعات السكان الأصليين.

عقب الولادة، امرأة تتعافى في مركز الانتظار بجانب أحد المرافق الصحية، بيرو، 24 يونيو/حزيران 2008. تعاني العديد من النساء ، في المناطق الريفية في بيرو من أجل الحصول على الرعاية الصحية، حيث أن المرافق تقع بعيدة عن منازلهن، وغالباً ما تكون الطرق والمواصلات غير صالحة.

© Salud Sin Limites Peru

رجل من طائفة الروما يجلب الماء من مقبرة، ربنيكا، سلوفينيا، يوليو/تموز 2012.

إننا لا نطلب منهم أن يجلبوا لنا الماء إلى المستوطنة؛ إذ يمكنهم أن يوصلوا أنبوب الماء على مكان يبعد بضعة أمتار على أرض تابعة للبلدية إذا كان من غير الممكن توصيله إلى مكان آخر. إننا نطلب أنبوباً واحداً فقط لا غير. أستطيع أن أرى أن الماء متوفر للمواشي في مراعيها. فماذا عنَّا؟ هل نحن أسوأ من قطيع الماشية؟ لقد قضيتُ حياتي كلها وأنا مضطرة إلى سرقة الماء وأود أن أبدأ بدفع ثمنها حقاً.

مريان هودوروفيتش، من سكان مستوطنة غوريتشا فاس لطائفة الروما في ربنيكا، سلوفينيا

© Borut Peterlin

ما الذي يجب أن تقوم به الحكومات؟

يُعتبر التعليم الأساسي والرعاية الصحية الطارئة والسكن الأساسي والحماية من الجوع من بين الشروط الدنيا للحياة الكريمة. ومن واجب الحكومات ضمان تلبية هذه الشروط الأساسية في جميع الأوقات.

- يجب أن تكفل الحكومات وجود قوانين قابلة للتنفيذ لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- يجب أن تكفل الحكومات وعي الناس بحقوقهم وقدرتهم على المطالبة بها.

- يجب أن تكفل الحكومات أنه عند توزيع الموارد العامة، ينبغي أن تُعطى الأولوية للفئات المستضعفة والمهمشة، وليس التمييز ضدها. وحتى في حالات الركود الاقتصادي أو الطوارئ، فإن الحكومات يجب أن تستخدم كافة الموارد المتوفرة، بما فيها المساعدات الدولية، للتأكد من أن كل شخص يعيش على أراضيها يتمتع بالحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن عدم توفر الموارد لا يعتبر مبرراً كافياً.

- يجب أن تكفل الحكومات تمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات القانونية بالقدرة على التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات، ومراقبة التزام الحكومة بالقانون الدولي، وفرض عقوبات، ومساعدة الضحايا على الوصول إلى المحاكم، وأن تتمتع بصلاحيات القيام بذلك حيثما تقتضي الضرورة.

- يتعين على الحكومات والسلطات القضائية الوطنية إزالة كافة الحواجز التي تجعل من الصعب على الضحايا، والذين يعملون من أجلهم، الوصول إلى العدالة. ويجب أن تقدم المساعدة القانونية وأن تُعفي الأشخاص غير القادرين من دفع رسوم المحاكم المطلوبة.

- يجب أن تكفل الحكومات أن يكون الإنصاف فعالاً في التصدي لإخفاقات الحكومات. ولجميع الناس الحق في الإنصاف الفعال عندما تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك. ويجب أن يكون الإنصاف يسير المنال ويمكن تحمُّل كلفته وأن يتم في الوقت المحدد.

مساعِدة طبية في مجال صحة الأمومة والطفولة، تعطي لقاحاً في قرية تقع شمال سيراليون، 3 فبراير/شباط 2009. ولم تتسلم راتباً من الحكومة منذ أربع سنوات.

© Amnesty International

© Jiří Doležel

المدرسة رقم 2 في أوسترافا، جمهورية التشيك، يونيو/حزيران 2012. وقد وُجهت انتقادات وطنية ودولية إلى الحكومة التشيكية بسبب وضع أطفال طائفة الروما في مدارس خاصة، حيث يتم تدريس منهاج مقلّص. وفي عام 2007 قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تلك الممارسة تنطوي على تمييز. وعلى الرغم من ذلك، فقد أُحرز تقدم ضئيل جداً على طريق ضمان المساواة في مجال حصول أطفال الروما على التعليم.

ما الذي يمكن القيام به على المستوى الدولي؟

في عام 2008 عمدت الأمم المتحدة، بغية توفير مزيد من الحماية لحقوق الناس، إلى إنشاء آلية شكاوى أسمتها البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (البروتوكول). ويسمح هذا البروتوكول للأشخاص بطلب تحقيق العدالة من الأمم المتحدة في حالة انتهاك حقوقهم وفشل حكومتهم في تحقيق العدالة لهم في بلدهم. كما أنه ينطوي على إمكانية مساعدة ملايين البشر في سائر أنحاء العالم على تأمين حياة أفضل وأكرم. ويمكن أن يصبح البروتوكول أداة حيوية للناس، ولاسيما أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر، لمساءلة حكومتهم بشأن حقوقهم. كما يمكن أن يساعد على ضمان عدم تكرار أسباب الضرر الذي لحق بالضحايا في المستقبل، سواء كانت أفعالاً متعمدة أو فشلاً من جانب الحكومة.

ولا يحقق البروتوكول فائدة للأشخاص الذين يقدمون شكاوى رسمية فحسب: إذ أنه بإرساء سابقة قانونية، يصبح من المرجح أن يكون للنتائج تأثير على المحاكم الوطنية والإقليمية حول العالم. وفي النهاية سيساعد في تركيز الانتباه على إخفاقات الحكومة في تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بيد أن البروتوكول، الذي دخل حيز النفاذ في 5 مايو/أيار 2013 ملزم قانونياً في البلدان التي انضمت إليه فقط، بمعنى أن الأشخاص الذين يعيشون في هذه البلدان هم وحدهم الذين يمكنهم رفع شكاوى بموجب البروتوكول.

ويتعين على جميع البلدان التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق به.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: http://op-icescr.escr-net.org

جماعة «سراب كو» يشاهدون بثاً حياً لجلسة الاستماع المتعلقة بقضية مجتمعهم المنظورة أمام محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، إكوادور، يوليو/تموز 2011. وقد سمحت الحكومة الإكوادورية لإحدى الشركات بدخول أراضي الأجداد والتنقيب عن النفط بدون التشاور معهم مسبقاً.

© Emma Rasco

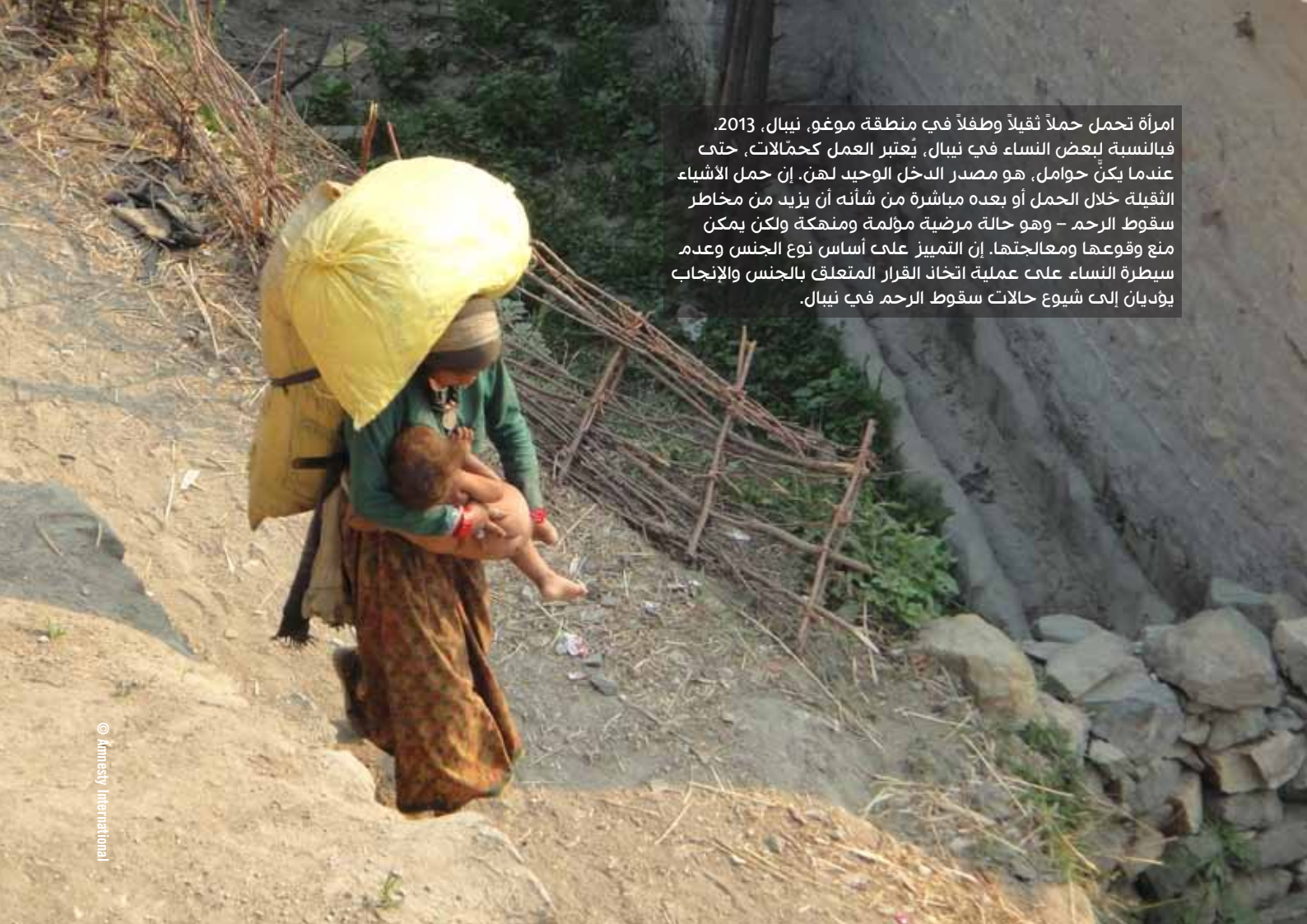

امرأة تحمل حملاً ثقيلاً وطفلاً في منطقة موغو، نيبال، 2013. فبالنسبة لبعض النساء في نيبال، يُعتبر العمل كحمّالات، حتى عندما يكنَّ حوامل، هو مصدر الدخل الوحيد لهن. إن حمل الأشياء الثقيلة خلال الحمل أو بعده مباشرة من شأنه أن يزيد من مخاطر سقوط الرحم – وهو حالة مرضية مؤلمة ومنهكة ولكن يمكن منع وقوعها ومعالجتها. إن التمييز على أساس نوع الجنس وعدم سيطرة النساء على عملية اتخاذ القرار المتعلق بالجنس والإنجاب يؤديان إلى شيوع حالات سقوط الرحم في نيبال.

© Amnesty International

أهداف حملتنا

تسعى منظمة العفو الدولية إلى تحقيق الأهداف التالية كجزء من عملها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- النضال من أجل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القوانين الوطنية وتنفيذها بغية تحقيق الإنصاف الفعال لضحايا انتهاكات هذه الحقوق.
- مساءلة الحكومات على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تمكين الأشخاص من المطالبة بحقوقهم.
- النضال من أجل حشد دعم دولي للبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي من شأنه أن يتيح للأشخاص المحرومين من حقوقهم فرصة تحقيق العدالة لأنفسهم بواسطة الأمم المتحدة.
- تعزيز مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة واعتماد بعضها على بعض – وهو المبدأ الذي يقول إن جميع الحقوق، سواء كانت سياسية أو مدنية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، هي حقوق متساوية في الأهمية، ولا يمكن التمتع بأحدها بشكل كامل بدون التمتع بالحقوق الأخرى.

إن من المهم للغاية أن يتمكن الناس في كل مكان، وخاصة أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر، من الحصول على العدالة عندما تتعرض حقوقهم للانتهاك.

اعرف حقوقك

يولد كل إنسان بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وينبغي حماية هذه الحقوق بموجب القانون، بما يتيح له أن يعيش حياة كريمة وآمنة وحرة.

وبموجب القانون الدولي، يقع على عاتق الحكومات الالتزام بضمان تمكين المواطن من:

- معرفة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مساءلة حكومة بلاده على انتهاكات حقوقه.
- إمكانية الوصول إلى العدالة والمطالبة بحقوقه في المحكمة أو في غيرها من المؤسسات.
- الحصول على الإنصاف الفعال عندما تُنتهك حقوقه.

الشقيقات ميرتل وفيوليت وكاثلين بتيار يجلسن على أرضهن التقليدية في موسكيتو بور بالقرب من «ماونتن ديفل ليزارد»، أرض اليوتوبيا، المنطقة الشمالية، أستراليا. وتعمد السياسة الحكومية إلى حرمان أراضي السكان الأصليين من الخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم، وإرغام السكان على الذهاب إلى المدن الكبرى.

عمال في مخيم للعمل في الدوحة، قطر، مارس/آذار 2013. هؤلاء الرجال لم يتقاضوا أجورهم منذ ثمانية أشهر. وليس لديهم مياه حنفية أو كهرباء، ويتوقون إلى مغادرة قطر.

© Amnesty International

دعوة إلى التحرك

يتعين على الحكومات اتخاذ الخطوات المهمة التالية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- **ضمان أن تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قابلة للتنفيذ بموجب القانون الوطني.**
يجب أن تكفل الحكومات أن توفر القوانين الوطنية الحماية لهذه الحقوق. وينبغي أن تدمج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قوانينها الوطنية. ويتعين على جميع الدول التصديق على العهد الدولي المذكور والبروتوكول الاختياري الملحق به.

- **ضمان حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفيرها للجميع.**
في توزيع الموارد العامة، يتعين على الحكومات والسلطات ضمان إعطاء الأولوية للفئات المهمشة والمستضعفة، وعدم التمييز ضدها.

- **ضمان الحصول على العدالة والإنصاف الفعال على الانتهاكات.**
يجب أن تقوم الحكومات بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما الأشخاص الذين يعيشون تحت نير الفقر، وتقديم المساعدة القانونية لهم. كما يجب أن تكفل تمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات القانونية بالقدرة للتحقيق في شكاوى الانتهاكات، ومراقبة مدى التزام الحكومة بحقوق الإنسان، والتمتع بالصلاحيات اللازمة لذلك.

- **الالتزام التام بالأحكام.**
يجب أن تلتزم الحكومات بالقرارات الخاصة بحقوق الإنسان التي تصدرها المحاكم الوطنية والآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

مناشدة شركة شل أن تتحمل المسؤولية، وتدفع التعويضات، وتنظف منطقة دلتا النيجر، بورت هاركورت، نجيريا، إبريل/ نيسان 2012.

© Amnesty International

العمل معاً من أجل التغيير

تعمل منظمة العفو الدولية مع شركاء ومجتمعات في القواعد الشعبية لإحداث تغييرات في القوانين والسياسات، كي تصبح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقعاً ملموساً للجميع. وعلى المستوى الوطني تعمل المنظمة مع العديد من المنظمات الأخرى التي تركز على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة، من قبيل نقابات العمال، والمنظمات التي تركز على فئات محددة من الناس، من قبيل منظمات المرأة، والمنظمات الاجتماعية بشكل عام. ونحن معاً نهدف إلى تمكين الناس من المطالبة بحقوقهم وتعزيز مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة والمطالبة بالمساءلة عندما تُنتهك الحقوق والنضال من أجل تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القانون.

كما تعمل منظمة العفو الدولية مع شركائها في المجال الدعوي الاستراتيجي على المستوى الدولي للدعوة إلى التصديق الشامل على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن منظمة العفو الدولية جزء من الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري، الذي دعا الأمم المتحدة إلى وضع البروتوكول ونجح في ذلك، ولايزال يناضل من أجل التصديق عليه من قبل العالم بأسره. ويمكن لمنظمتكم الانضمام إلى هذا الائتلاف عبر الرابط التالي: http://op-icescr.escr-net.org/get-involved

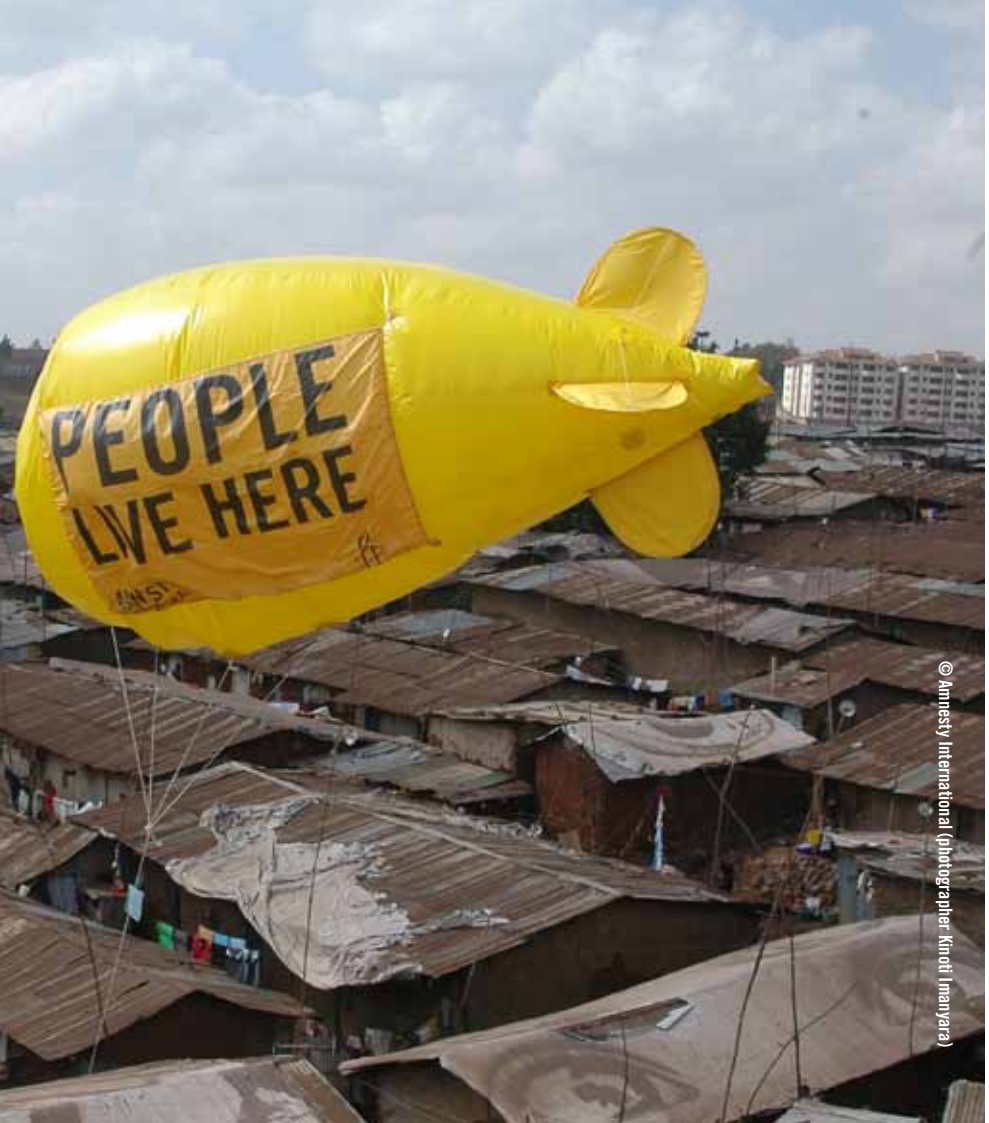

© Amnesty International (photographer Kinoti Imanyara)

ما بيدك أن تفعله

إذا أردتَ أن تُحدث فرقاً في حياة الأشخاص المحرومين من حقوقهم، ولاسيما أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر، يُرجى المشاركة في حملة منظمة العفو الدولية من أجل أن تكون حقوقنا في صميم القانون:

- اِتصل بمكتب منظمة العفو الدولية في بلدك.
- اِحصل على العضوية الدولية لمنظمة العفو عبر الرابط: amnesty.org/join
- اِعرف المزيد عن الحملة الرامية إلى أن تكون حقوقنا في صميم القانون، وادعم أنشطة الحملة عبر الرابط: amnesty.org/en/makingrightslaw

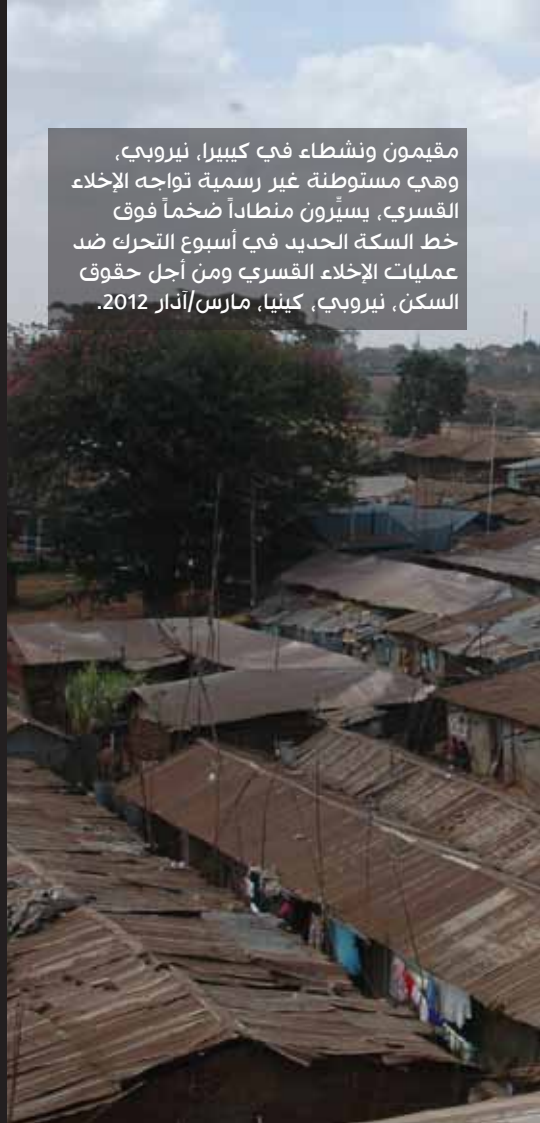

مقيمون ونشطاء في كيبيرا، نيروبي، وهي مستوطنة غير رسمية تواجه الإخلاء القسري، يسيِّرون منطاداً ضخماً فوق خط السكة الحديد في أسبوع التحرك ضد عمليات الإخلاء القسري ومن أجل حقوق السكن، نيروبي، كينيا، مارس/آذار 2012.

الطبعة الأولى 2013
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: AI Index: ACT 35/022/2013 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

صورة الغلاف: امرأة من البهاري تجمع المحصول باتّباع أسلوب زراعي تقليدي يُعرف باسم «جُم» (Jum)، أصقاع تلال تشيتاغونغ، بنغلاديش. إن ثقافة جماعة «البهاري» المميزة ولغتهم وأسلوب حياتهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأرضهم. وإن احتلال أراضي البهاري من قبل المستوطنين البنغاليين منذ عام 1971 أدى إلى نشوب نزاع مسلح دام عقوداً من الزمن. ولا يزال عشرات الآلاف من البهاري بلا أرض.

© Philip Gain

جميع حقوق الإنسان متساوية وشاملة

حقوق الإنسان شاملة، أي أنها تخصُّ كل شخص في كل مكان ومنذ لحظة الولادة، بغض النظر عن مكان العيش أو نوع الجنس أو العنصر أو الخلفية الدينية أو الثقافية أو العرقية. وهي التي تجعلنا نعيش بكرامة وأمان وحرية. ولا يجوز انتزاعها منا.

وعندما تنتهك الحكومات أو غيرها من الفاعلين حقوق الإنسان، فإنه ينبغي تمكين الضحايا وعائلاتهم من الحصول على العدالة والإنصاف عن الأضرار التي لحقت بهم. وهذا أمر صعب بوجه خاص بالنسبة للأشخاص المهمشين أو الذين يعيشون تحت نير الفقر. إن حقوق الإنسان لا تعني شيئاً ما لم يكن الضحايا قادرين على نشدان العدالة.

يرجى مطالبة الحكومة بضمان تمكين كل شخص من الحصول على العدالة والإنصاف على أساس المساواة، حيثما انتُهكت حقوقهم.

بادر إلى التحرك

للاطلاع على كيفية المشاركة، يرجى زيارة موقعنا: amnesty.org، أو الاتصال بالمكتب المحلي لمنظمة العفو الدولية.

منظمة العفو الدولية